EOJM
المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(يناير 2020)

(النشرة الشهرية)

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدراتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية, ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية, أو يطول ذويهم وأسرهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول, وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها, وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي, أو من قِبل سلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز, أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام, وغيرها من التُهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة, هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم, وعن حقهم في نقل هذه المعرفة, وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين للتذكرة ''بأنكم لستم وحدكم, وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم''، كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة, والالتزام بالمهنية قدر المستطاع, والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق, وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين, في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم, ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي, فإننا في ''المرصد المصري للصحافة والإعلام''، نُقدم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

المرصد المصري للصحافة والإعلام

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي

تصميم

إبراهيم صقر

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجدت, أو التي لا تزال متداولة أمام المحاكم, بالإضافة إلى التطورات التي طرأت عليها, وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم :

الدعم القانوني المباشر: التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم, وإعداد المذكرات والأوراق القانونية, وتقديم المستندات اللازمة, وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها, والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** وذلك عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين, وتقديم المساعدة القانونية لهم إذا لزم الأمر, وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها, لتقديم المساعدة القانونية, أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين في المحاكم بشكل دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** من خلال متابعة وسائل الإعلام المختلفة التي تنشر عن قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محاميهم, والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثم فإنه من خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين, والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 نوفمبر 2019, وإلى 30 نوفمبر 2019, ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت بها, والدور الذي قام به "المرصد المصري للصحافة والإعلام" في هذه القضية, وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر يناير.

الأسبوع الأول (1 يناير : 7 يناير)

1- رقم القضية: (4295 لسنة 36 ق) مستأنف عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة "العالم اليوم".
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة. إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة, وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة.
حرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة مستأنف عمال, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
التطورات الحادثة في القضية: في 4 يناير 2020, قررت الدائرة 55 مستأنف عمال سابقًا (الرابعة حاليًا) تأجيل نظر القضية لجلسة 1 فبراير 2020 للإعلان بالترك.
مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد المصري للصحافة والإعلام, هو الدفاع المباشر للصحفي, وقد حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفيي "العالم اليوم" منذ بدء الواقعة, وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي, وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة, وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة, إلى الاستئناف, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي, بالإضافة إلى تقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.

2- رقم القضية: (3166 لسنة 2019) مدني كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع" سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: تم فصل الصحفية صفاء عبد الرازق تعسفيًا من الجريدة, في يونيو عام 2014, ونجحت في الفوز بالدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلي الجيزة, وقضى الحكم بثبوت علاقة العمل, ومن ثم قامت برفع هذه الدعوى المشار إليها, للمطالبة باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة منذ1 مايو 2013, وحتى 8 يونيو 2014, واستخراج البرنت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة التاسعة مدني كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات "المرصد" في القضية: يعتبر المرصد المصري للصحافة والإعلام, هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى, وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 5 يناير 2020, قررت الدائرة التاسعة مدني كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية, عدم اختصاصها نوعيًا وإحالة القضية للدائرة الأولي عمال الجيزة لجلسة 2 فبراير 2020.

3- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: عادل صبري.
نوع المؤسسة: رئيس تحرير موقع ''مصر العربية".

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.

تفاصيل القضية: بتاريخ 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع ''مصر العربية", الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري, وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي, وتشميع مقر الموقع واقتياده إلى قسم شرطة الدقي, وبتاريخ 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي, ووجهت له النيابة العامة اتهامات باستخدام برامج غير أصلية, وإدارة موقع بدون ترخيص, ثم قررت النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني.

وفي صباح اليوم التالي, 5 أبريل 2018 وردت تحريات الأمن الوطني, والتي جاء بها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين, ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية, من شأنها تكدير الأمن والسلم العام, والتحريض على التظاهر, كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميا بـ"الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين", وفي يوم الاثنين, الموافق 9 يوليو 2018, قررت الدائرة 22 جنايات الجيزة, المنعقدة بمحكمة التجمع الخامس, برئاسة المستشار محمد حلاوة, قبول الاستئناف المقدم على قرار تجديد حبس الصحفي عادل صبري, فقررت إخلاء سبيله بكفالة 10 آلاف جنيه, لكن تم إدراج ''صبري" في قضية جديدة وهي القضية رقم 441 لعام 2018, وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا, على ذمة القضية, وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مُترجم من صحيفة ''النيويورك تايمز" الأمريكية نشره موقع ''مصر العربية" بعنوان ''المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات", وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, و هو لا يزال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد, ويتم النظر في تجديد أمر حبس عادل صبري أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي من المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه, ومَثُل محامي المؤسسة بكل جلسات التجديد السابقة بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي, وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر مترجم من ''نيويورك تايمز", وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر, نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه, من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر, وهذا هو جوهر العمل الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 11 يناير 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات إرهاب (21 سابقًا), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس عادل صبري 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- رقم القضية: (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع ''بطولات".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: في تمام الساعة الثالثة من عصر يوم 28 يونيو 2018,ألقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط, وبتاريخ 14 يوليو 2018 ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, ثم قررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 27 نوفمبر 2018 تم استكمال التحقيقات معه, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبس المتهم أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد المصري للصحافة والإعلام, هو الدفاع المباشر عن الصحفي, ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس, كما قدم محامي المرصد الأرشيف الصحفي الخاص بالمتهم, والذي تضمن أخبارًا تتصل جميعها بكرة القدم, وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة بأن المتهم هو صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط, وأن آخر خبر قام بتحريره كان بتاريخ 27 يونيو 2018 -أي قبل القبض عليه بيوم واحد- وكان خبرًا رياضيًا لا يمكن أن يمثل خطرًا على الأمن والسلم العام.

آخر تطورات القضية: في 11 يناير 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات إرهاب (21 سابقًا), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

5- رقم القضية: (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسين الحسيني.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي.
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: على حسب رواية الصحفي: تم التحقيق معه بخصوص ثلاثة أمور:
1- ثلاثة تقارير صحفية اجتماعية قام بتصويرها بالاتفاق مع أحمد السخاوي, وذلك لتقديمها للتليفزيون العربي.
2- عمله مع موقع «المصريون».
3- تواصل شخص معه من مؤسسة إعلامية بالخارج (يرجح أنها في تركيا) وطلب منه العمل معه, إلا أن الحسيني قد رد عليه بالرفض.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبس الصحفي, أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي, ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس.

آخر تطورات القضية: في 11 يناير 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات إرهاب (21 سابقًا), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس حسين الحسيني 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

6- رقم القضية: (رقم 1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب قناة "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة, بتاريخ 21 ديسمبر 2016, وكان قد تم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, حيث وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية, حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019, باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, فانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا, بتاريخ 25 مايو 2019 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019 والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه في القضية الأولى, وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي منذ قرابة ثلاثة أعوام.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة هذه القضية مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور معه منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 11 يناير 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات إرهاب (21 سابقا), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس الصحفي, محمود حسين جمعة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

7- رقم القضية: (رقم 10993 لسنة 135 ق) تظلمات نقابة الصحفيين.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة "اليوم السابع" سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: تقدمت الصحفية بأوراقها للجنة القيد بنقابة الصحفيين, إلا أن النيابة رفضت طلب قيدها, فتقدمت محامية الصحفية بتظلم إلى اللجنة الاستئنافية لنقابة الصحفيين, للطعن على قرار عدم قبول القيد.

الطلبات: إلغاء قرار رفض القيد, وقبول قيد الصحفية بالنقابة.

الجهة المنظور أمامها القضية: اللجنة الاستئنافية بنقابة الصحفيين.

مجهودات "المرصد" في القضية: تقوم الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم الدعم غير المباشر في هذه القضية, عن طريق متابعة آخر مستجداتها مع الصحفية, ومع محاميتها الأصيلة.

آخر تطورات القضية: في 14 يناير 2020, قررت اللجنة الاستئنافية, تأجيل القضية أجلًا إداريًا لجلسة 13 مايو 2020.

الأسبوع الثاني (15 يناير : 21 يناير)

8- رقم القضية: (رقم 277 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسين محمود رجب القباني.
المهنة بالتفصيل: قائم بأعمال رئيس قسم الأخبار بوكالة ''الأناضول''.
نوع جهة العمل: وكالة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, لم تحال ولم يتخذ بِشأنها قرارا, ولكن الصحفي مخلى سبيله بضمان مالي.

تفاصيل القضية: في 14 يناير 2020 اقتحمت قوة أمنية مقر وكالة الأناضول الكائن بشارع فهمي، باب اللوق, بمنطقة وسط القاهرة, وقامت بالقبض على حسين القباني, القائم بأعمال رئيس قسم الأخبار بالوكالة, وآخرون, ثم تم اقتيادهم جميعًا إلى مقر جهاز الأمن الوطني بالعباسية, وتم إطلاق سراح الصحفية فيولا فهمي بعدها, لكن في 15 يناير 2020 فوجئ المحامون بعرض الصحفي حسين عباس سابقًا دون حضور محاميه, بينما تمكنوا من رؤية الصحفي حسين القباني, بعد أن قامت النيابة بالمناقشة الشفهية المبدئية معه, وطلب المحامون الدخول لغرفة التحقيق, واستجابت النيابة لذلك.

التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب, تعمد إذاعة ونشر أخبار كاذبة, استخدام حساب خاص على أحد مواقع التواصل لبث ونشر هذه الأخبار.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.

مجهودات "المرصد" في القضية: متابعة القضية إعلاميًا وعلى مواقع الانترنت.

آخر تطورات القضية: في 15 يناير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا, تجديد حبس الصحفي وإستكمال التحقيقات في اليوم التالي, وتم إخلاء سبيله بضمان مالي قدره 10 آلاف جنيهاً.

9- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سلافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: حر.

الموقف القانوني: الصحفية محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر نساء, في القضية رقم 488 لسنة 2019.

تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء, الموافق 26 نوفمبر 2019, تم إلقاء القبض على الصحفية وزوجها الصحفي حسام الصياد, من منطقة الدقي, وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم تم ترحيلهما إلى إحدى مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء, الموافق 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معهما, ثم قررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 488 لسنة 2019.

التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها أي قرار حتى الآن.

مجهودات "المرصد" في القضية: عقب واقعة القبض عليها, توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي للاستفسار عن تواجدها, هي وزوجهاالصحفي حسام الصياد, إلا أن القسم أنكر وجودهما, ومنع محامي المؤسسة من الدخول, ومن ثَم تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم, والتي بدورها أنكرت وجودهما, وفي اليوم التالي, توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا لحضور التحقيقات, عقب ظهورهما.

آخر تطورات القضية: في 21 يناير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس الصحفية 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

الأسبوع الرابع (من 22 يناير : 31 يناير)

10- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
نوع جهة العمل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: نفس تفاصيل قضية الصحفية سلافة مجدي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يصدر بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: نفس تفاصيل قضية الصحفية سلافة مجدي.
آخر تطورات القضية: في 22 يناير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا, حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

11- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت, الموافق 12 أكتوبر 2019, تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة, عقب نشر الوكالة خبر عن اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, ثم قررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبس الصحفي أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي في جلسة التجديد, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.
آخر تطورات القضية: في 22 يناير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا, تجديد أمر حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

12-رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: إسلام مصدق.
المهنة بالتفصيل: صحفي فيديو في قناة ''سي بي سي".
نوع جهة العمل: قناة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في فجر يوم 25 سبتمبر 2019, ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي من منزله الكائن بمنطقة حدائق الأهرام, وبتاريخ 30 سبتمبر 2019, تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا, ثم قررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة, واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبس الصحفي أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي ''المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد, كما يقدم الدفاع الشفهي والكتابي, وكذلك الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
آخر تطورات القضية: في 22 يناير 2020 قررت نيابة أمن الدولة العليا, تجديد أمر حبس الصحفي إسلام مصدق 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

13- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل:صحفي في ''روز اليوسف".
نوع جهة العمل: جريدة قومية.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس, الموافق 28 نوفمبر 2019, تم إلقاء القبض على ''شاكر" من منزله في مركز طوخ, بمحافظة القليوبية, وبتاريخ 30 نوفمبر 2019, ظهر الصحفي لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, ثم قررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: متابعة القضية إعلاميًا, وعلى مواقع الانترنت.
آخر تطورات القضية: في 26 يناير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا, حبس الصحفي أحمد شاكر, 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

14- رقم القضية: (رقم 1966 لسنة 2018) كلي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: دينا حسين.
المهنة بالتفصيل:محررة بجريدة ''العالم اليوم''.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم''، والبالغ عددهم 45 صحفيًا، في 8 أكتوبر 2018، بالفصل تعسفي من قِبل إدارة الجريدة، وتعود وقائع الأزمة إلى عام 2018، عندما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، إلا أنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراءً غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين، والعاملين، بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عمال كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد المصري للصحافة والإعلام هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية في بالمرصد، بتقديم طلب للجان فض المنازعات، بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى، وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: في 27 يناير 2020 أصدرت المحكمة قرارًا بتأجيل نظر الدعوى إلي يوم 12 فبراير 2020 للاستماع إلي تقرير الخبراء.

15- رقم القضية: (رقم 3339 لسنة 2020) جنح العجوزة.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد بكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في جريدة ''التحرير''.
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

الموقف القانوني: مجني عليه ومتهم، ومخلى سبيله بضمان محل الإقامة.
تفاصيل القضية: كان صحفيو التحرير معتصمين بمقر الجريدة، وفي يوم الثلاثاء، الموافق 28 يناير 2020، كان جميع الصحفيون متواجدين بنقابة الصحفيين، لحضور جلسة اللجنة التأديبية المنعقدة لحل أزمتهم مع الجريدة، باستثناء الصحفي أحمد بكر، الذي ظل متواجدًا بمقر الاعتصام، ليُفاجئ بدخول عدد من الموظفين بالجريدة -من غير الصحفيين- إلى مكان الاعتصام، يقومون بنقل الأجهزة، وعندما طلب منهم الصحفي عدم نقلها، لأنها في عهدة المعتصمين، قاموا بالتعدي عليه بالضرب والسب وأحدثوا به إصابات، ثم قاموا بنقل جميع الأجهزة، وعندما حضرت الشرطة، قامت بتحرير محاضر للطرفين، ثم قامت بالتحفظ على الصحفي أحمد بكر، ومسؤول الموارد البشرية، وتم اقتيادهم إلى قسم شرطة العجوزة، وفي نفس اليوم، تم توقيع الكشف الطبي على كليهما، وبعده تم عرضهما علي النيابة العامة، التي حققت مع كل منهما بصفته متهم ومجني عليه، لتُقرر في النهاية إخلاء سبيلهما بضمان محل الإقامة، علي ذمة التحقيقات.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة العجوزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد، بالتواجد مع الصحفي، منذ بداية تحرير المحضر بقسم الشرطة، مروراً بالتوجه معه إلى المستشفى، لتوقيع الكشف الطبي عليه، وحتي عرضه علي النيابة، وحضور التحقيق معه، وإبداء الدفاع عنه، حتي قررت النيابة إخلاء سبيله، وأخيراً إنهاء إجراءات إطلاق سراحه بقسم الشرطة.
آخر تطورات القضية: في 28 يناير 2020، قررت نيابة العجوزة إخلاء سبيل الصحفي أحمد بكر، بضمان محل إقامته.

16- رقم القضية: (رقم 1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل: معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية، في برنامج جو تيوب، المُذاع على التليفزيون العربي.
نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.
الموقف القانوني للصحفي: محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ الاثنين، الموافق 30 سبتمبر 2019، قُبض على الصحفية مي مجدي، من منزلها الكائن بمركز ملوي، في محافظة المنيا، وظلت الصحفية رهن الاختفاء القسري، بمكان غير معلوم في محافظة المنيا، لمدة 35 يومًا، وفي اليوم السادس والثلاثين للقبض عليها، ظهرت الصحفية لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وتم التحقيق معها على ذمة القضية 1480 لسنة 2019، ثم قررت النيابة حبسها لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وحددت للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه، جلسة الأحد، الموافق 17 نوفمبر 2019، وتم إيداعها بسجن القناطر نساء، وعلى الرغم من وجود اسمها في كشف التجديدات بالنيابة، وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر، إلا أن الصحفية لم تحضر من محبسها في هذا اليوم، وقررت النيابة تأجيل جلستها لجلسة اليوم التالي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة، استخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية لبث ونشر هذه الأخبار، ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة هذه القضية مع المحامي الأصيل للصحفية، ويقوم بالحضور منذ الجلسات الأولى للتجديد على ذمة القضية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفية.
آخر تطورات القضية: في 29 يناير 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا، المُنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تم تجديد حبس مي مجدي، 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

خاتمة

وفي ختام هذه النشرة، يجب الإشارة إلى أن هناك 16 قضية حدثت بشأنها تطورات، خلال الفترة من (1 يناير 2020)، إلى (31 يناير 2020)، وجدير بالذكر أنه خلال هذا الشهر، تم عقد جلسات مختلفة لمتهمين مختلفين، في القضية رقم 441 لعام 2018، واعتبر "المرصد" كل جلسة لمتهم مختلف قضية منفصلة وعدَّ القضايا على أساس ذلك، ويمكن أن نُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات هي :

أولًا: تصنيف القضايا وفقًا للدعم المقدم من "المرصد":

وفقًا لنوع الدعم القانوني المقدم من "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، فنجد أن "المرصد" قد قدم دعمًا مباشرًا من خلال حضور الجلسات مع المتهمين لعدد 15 قضية، بنسبة حوالي 93% من إجمالي القضايا التي نُظرت هذا الشهر، وقام "المرصد" بتقديم المتابعة والتغطية الإعلامية لعدد قضية واحدة بنسبة حوالي 7% من إجمالي قضايا هذا الشهر.

شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع الدعم المقدم

ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

و بتصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية, احتلت قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور, وبث ونشر الأخبار الكاذبة, المرتبة الأولى, حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 50% من إجمالي القضايا, بواقع 8 قضايا, وفي المرتبة الثانية, جاء الاتهام بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, ونشر أخبار كاذبة, بنسبة حوالي 18.75% بواقع 3 قضايا من إجمالي القضايا, أما المرتبة الثالثة فشملت, الفصل التعسفي بنسبة 12.5%, بواقع قضيتين من إجمالي القضايا, بينما احتل المرتبة الأخيرة, وبالتساوي, كلًا من الطعن على قرار رفض القيد بنقابة الصحفيين, والمطالبة بإحتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي, وجنحة الضرب, بنسبة بلغت حوالي 6.25% لكل قضية منهم, بواقع قضية واحدة لكلاً منهم.

شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع القضية

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

ووفقًا للجهة المنظور أمامها القضية, جاءت نيابة أمن الدولة العليا في المرتبة الأولى, حيث نظرت 7 قضايا, بنسبة 43.75% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثانية, جاءت دوائر جنايات الإرهاب, والتي نظرت 4 قضايا, بنسبة حوالي 25% من إجمالي القضايا, بينما احتل المرتبة الثالثة, دوائر العمال, والتي نظرت قضية واحدة, بنسبة 6.25% من إجمالي القضايا, وتلاها في المرتبة الرابعة الدوائر المدنية, التي نظرت قضية, بنسبة حوالي 6.25%من إجمالي القضايا, كما نظر خبراء وزارة العدل قضية واحدة, بنسبة 6.25%, ونظرت النيابة العامة قضية واحدة, بنسبة 6.25%, وأخيرًا, نظرت اللجنة الإستئنافية لنقابة الصحفيين قضية واحدة, بنسبة 6.25% من إجمالي القضايا.

شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

وبتصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارت الصادرة, جاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 10 قرارات, بنسبة 62.5% من إجمالي القضايا, وجاءت قرارات التأجيل في المرتبة الثانية بواقع 3 قرارات, وذلك بنسبة 18.75% من إجمالي القضايا, وتلاها قرارات الحكم بعدم الإختصاص والإحالة بواقع قرار واحد, وذلك بنسبة حوالي 6.25% من إجمالي القضايا, بينما جاء قرار إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة بواقع قرار واحد, بنسبة 6.25% من إجمال القضايا, وحل أخيرًا قرار إخلاء السبيل بكفالة بواقع قرار واحد, بنسبة 6.25% من إجمالي القضايا.

ختامًا, يشير المرصد المصري للصحافة والإعلام إلى أن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بالمؤسسة, خلال شهر يناير 2020, ويؤكد ''المرصد'' على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات بسبب امتهانهم للصحافة أو الإعلام, كما يؤكد على أنه متاح دائمًا لتقديم الدعم القانوني, إلى كل من يرغب في استشارة قانونية, تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي, حيث سيستمر ''المرصد المصري للصحافة والإعلام'' في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر .

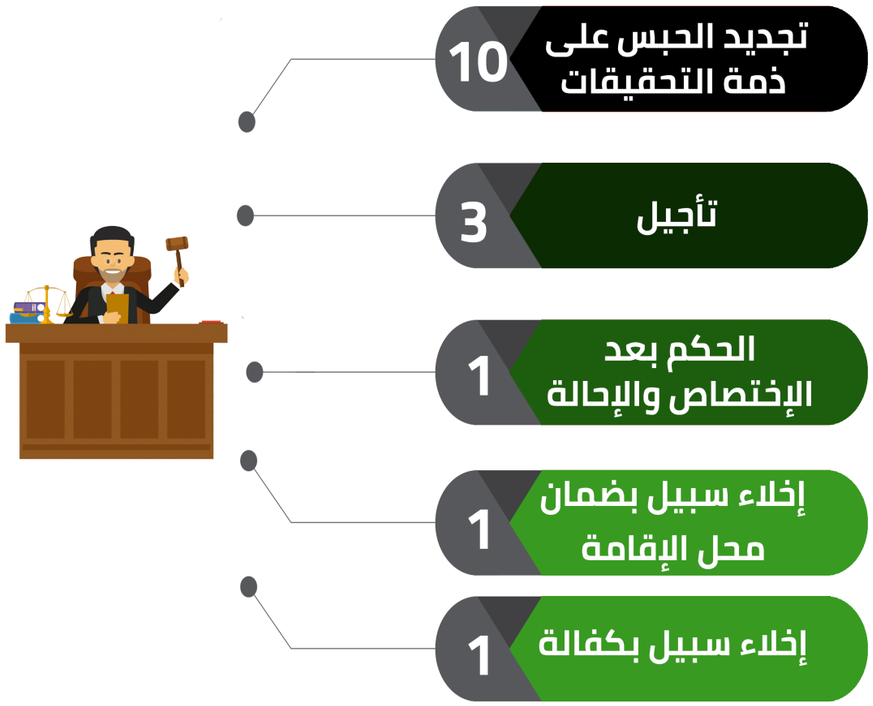

شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والاعـــلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.